الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

نقل تبعية «غسيل الأموال» و«المناطق الحرة» إلى «الشؤون الفنية والمنظمات الدولية»

أصدر وزير التجارة والصناعة خالد الروضان قرارين وزاريين نقل بموجبهما إدارتين من قطاع وكيل الوزارة إلى قطاعين آخرين. وتضمن الأول، بحسب بيان صحافي، نقل إدارة مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب من قطاع وكيل الوزارة إلى قطاع الشؤون الفنية وتنمية التجارة. وأضاف البيان أن القرار الثاني تضمن نقل إدارة المناطق الحرة من قطاع وكيل الوزارة إلى قطاع شؤون المنظمات الدولية والتجارة الخارجية. وأوضح ان الهدف من القرارين إعادة تنظيم العمل داخل الوزارة بما يسهل أداء الإدارتين إلى عملهما المنوط بهما.

10 ٪ نمو الموجودات إلى 65 مليار جنيه

989 مليون جنيه أرباح «الوطني ـ مصر» في النصف الأول.. بنمو 36٪

أعلن بنك الكويت الوطني ـ مصر، عضو مجموعة بنك الكويت الوطني، عن تحقيقه أرباحا صافية بلغت 988,8 مليون جنيه مصري (ما يعادل 16,9 مليون دينار) في النصف الأول من 2018، مقارنة بـ 726,7 مليون جنيه في الفترة نفسها من العام الماضي، بنمو 36٪.

وقال البنك في بيان صحافي إن الموجودات الإجمالية نمت بواقع 10,3٪ لتبلغ 65,12 مليار جنيه، كما في نهاية يونيو 2018، وذلك بالمقارنة بـ 59 مليار جنيه كما في نهاية ديسمبر 2017. كما ارتفعت ودائع العملاء بواقع 16,3٪ لتبلغ 47,5 مليار جنيه، مقارنة بـ 40,8 مليار جنيه كما في نهاية ديسمبر 2017. وارتفع صافي قروض وتسهيلات العملاء مع نهاية يونيه 2018 بواقع 13,2٪ لتبلغ 38,4 مليار جنيه مقارنة بـ 33,9 مليار جنيه كما في نهاية ديسمبر 2017.

نمو قوي

وتعليقا على هذه النتائج، قال الرئيس التنفيذي لمجموعة البنك الوطني ورئيس مجلس إدارة «الوطني ـ مصر» عصام الصقر: «النمو القوي الذي يحققه البنك في مصر يؤكد استمرارية نجاحه في تعزيز موقعه في السوق المصري الذي يمثل أحد أهم أسواق النمو الرئيسية لمجموعة «الوطني»، نظرا لما يتمتع به هذا السوق من فرص نمو واعدة وآفاق إيجابية».

عصام الصقر

أرقام ذات دلالة

- **16 ٪ ارتفاعا بودائع العملاء إلى 47,54 مليار جنيه**
- **38,4 مليار جنيه قروض وتسهيلات العملاء بنمو 13,2٪**
- **45 فرعا شبكة فروع البنك بمختلف المحافظات المصرية**

وأشار الصقر إلى أن قوة أرباح «الوطني ـ مصر» تأتي من كونها أرباحا تشغيلية ناتجة عن تحسن بيئة الأعمال وهو ما يعكس استقرار الوضع الاقتصادي في مصر، مبينا أن هذا الاستقرار سيخلق فرصا استثمارية وتمويلية جديدة للبنك ستسهم في تحسين مستوى تكامل المنتجات بين البنك والمجموعة وهو ما يعزز وضعه في السوق المصري.

وأكد أن استثمارات مجموعة البنك الوطني في مصر استثمارات استراتيجية طويلة الأجل، حيث يعتبر «الوطني ـ مصر» من أهم الأفرع الخارجية التابعة لها، كما تمثل الأرباح المحققة من أعمال البنك في مصر ما يقارب ثلث أرباح الأفرع الخارجية للمجموعة، وهو ما يدل على صحة ثقة مجموعة بنك الكويت الوطني بالسوق المصرية ويجعلها متمسكة بشكل كبير بالتوسع في هذا السوق التي تمكن المجموعة من التواجد بشكل أكبر بين بنوك القطاع المصرفي المصري.

د.ياسر حسن

مواصلة النمو

من جهته، قال العضو المنتدب للبنك «الوطني ـ مصر» د.ياسر حسن: «البنك مستمر في مواصلة أدائه القوي كما أظهرت نتائج النصف الأول من العام، ليحقق معدلات نمو مرتفعة في كل مؤشراته المالية، وذلك بفضل السياسة الحكيمة التي ينتهجها البنك كعضو في مجموعة «الوطني»، ونتيجة لما يتبناه من نموذج أعمال يقوم على أساس المحافظة على تنويع وموازنة مصادر الدخل ومحفظة القروض من ناحية، وتقديم الحلول التمويلية الأكثر مرونة وطرح المنتجات المصرفية المبتكرة التي تلبي احتياجات العملاء الفعلية وتستند إلى دراسة دقيقة ومتعمقة للسوق من ناحية أخرى، هذا فضلا عما يتمتع به البنك من متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته واستراتيجيته الناجحة وقوة جهازه الإداري».

وذكر حسن أن أغلب أرباح «الوطني ـ مصر» تأتي من العمليات الائتمانية مع قطاع الشركات، حيث تضم محفظة البنك الائتمانية تنوعا كبيرا في الشركات التي يتعامل معها، وهو ما يمثل انعكاسا لتنوع الاقتصاد المصري، لافتا إلى أن البنك يسعى من جانب آخر إلى تعزيز موقعه في قطاع التجزئة ـ الأفراد خلال الفترة القادمة.

وأضاف أن البنك لديه الآن شبكة من الفروع المصرفية تبلغ 45 فرعا تنتشر بأفضل المواقع الحيوية في مختلف المحافظات والمدن المصرية منها: القاهرة، والجيزة، والاسكندرية، والدلتا، وسيناء، والبحر الأحمر، والصعيد، فضلا عن المناطق الصناعية في مدينتي السادس من أكتوبر والعاشر من رمضان.

كما يعد من البنوك القليلة داخل السوق المصري التي لديها ترخيص إسلامي بجانب الترخيص التقليدي، حيث يوجد لديه فرعان إسلاميان أحدهما بالقاهرة والآخر بمدينة الإسكندرية وهو أمر يتيح للبنك تقديم المنتجات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بالإضافة إلى المنتجات التقليدية.

الصقر: استقرار الوضع الاقتصادي بمصر يخلق فرصاً استثمارية وتمويلية جديدة للبنك

قوة أرباح «الوطني ـ مصر» ناتجة من كونها تشغيلية نتيجة تحسن بيئة الأعمال

«الوطني ـ مصر» أهم الأفرع الخارجية لنا.. أرباحه تمثل ثلث مساهمة الأفرع الخارجية

حسن: البنك لديه ترخيص إسلامي.. يتيح له تقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة

غالبية الأرباح نابعة من العمليات الائتمانية مع قطاع الشركات

نسعى إلى تعزيز موقع البنك بقطاع تجزئة الأفراد في الفترة المقبلة

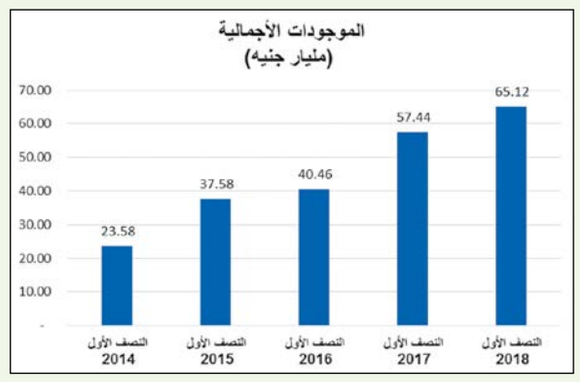

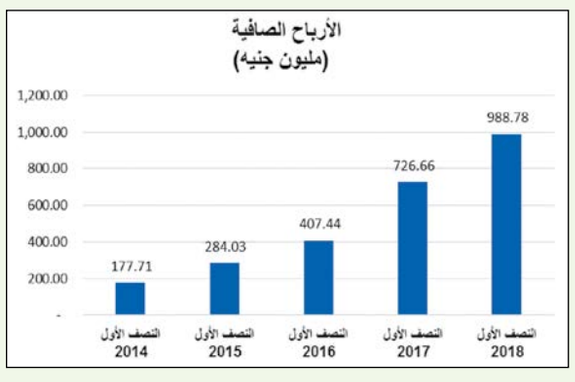

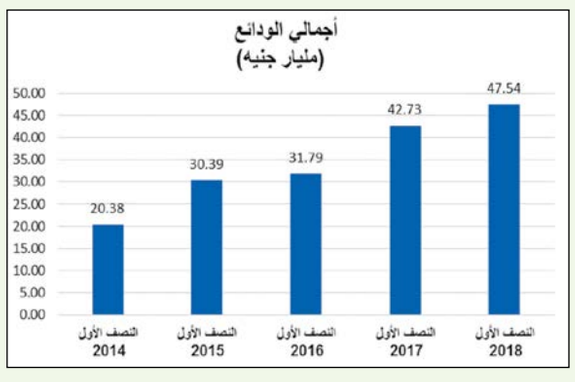

لصالح الشركات المدرجة.. متراجعة 25٪ على أساس سنوي

550 مليون دينار مناقصات وعقود النصف الأول

شريف حمدي

تراجعت قيمة المناقصات والعقود التي فازت بها الشركات الكويتية المدرجة في بورصة الكويت والتابعة لها خلال النصف الأول من العام 2018 بنسبة 25٪ مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2017.

إذ بلغت قيمة العقود في الأشهر الـ 6 الأولى من العام الحالي نحو 550 مليون دينار، فيما بلغت في ذات الفترة من العام الماضي نحو 740 مليون دينار.

ورصدت «وحدة الأبحاث الاقتصادية بجريدة الأنباء» في إحصائية لها أن الربع الثاني من العام الحالي شهد تراجعا كبيرا على مستوى القيمة مقارنة بالربع الأول بنسبة 41٪، حيث بلغت القيمة 195 مليون دينار انخفاضا من 355 ملايين دينار بالربع الأول. وجاء هذا التراجع في قيمة عقود الربع الثاني على الرغم من الزيادة الملحوظة في أسعار النفط بالسوق العالمي وتجاوز سعر برميل النفط الكويتي 70 دولارا لأول مرة منذ نهاية 2014، إذ من المفترض مع زيادة أسعار النفط أن يزداد حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع المتنوعة، إلا أن أغلب القيمة جاء من العقود الخارجية التي فازت بها شركات كويتية وتمثل 32٪ من القيمة الإجمالية.

الشركات الفائزة

فازت 13 شركة كويتية مدرجة وتابعة لها بالعقود البالغ عددها 32 عقدا، وذلك مقارنة مع 14 شركة فازت بـ 37 عقدا في النصف الأول من 2017. وكانت أكبر مناقصة من نصيب شركة وربة للتأمين بقيمة 97 مليون دينار، وهي عبارة عن مناقصة تأمين المتقاعدين المطروحة من قبل وزارة الصحة. فيما تصدرت شركة السفن من حيث القيمة إثر فوزها بـ 7 عقود بلغت قيمتها 162 مليون دينار تشكل 30٪ من إجمالي قيمة العقود.

وحلت المجموعة المشتركة في المرتبة الثانية بفوزها بـ 5 عقود بقيمة 161 مليون دينار تشكل 29,5٪ من الإجمالي. تلتها في المرتبة الثالثة شركة نابيسكو بفوزها بـ 3 عقود بقيمة 25 مليون دينار تشكل 4,5٪ من الإجمالي. كذلك جاءت شركة عربي القابضة بالمرتبة الرابعة من حيث القيمة، وذلك على إثر فوزها بعقدين بقيمة 17,7 مليون دينار تمثل 3,2٪ من الإجمالي.

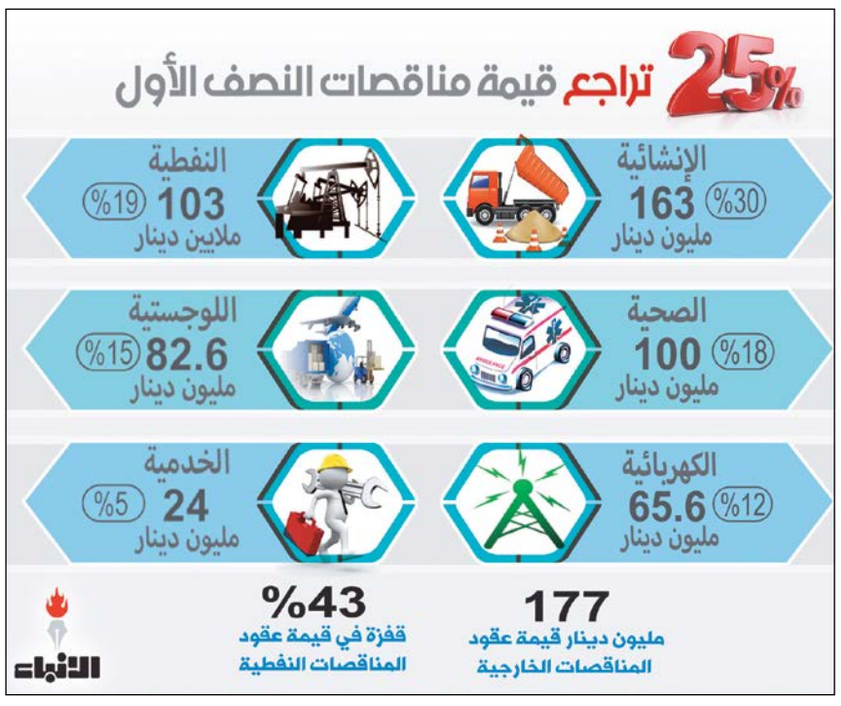

43 ٪ زيادة في العقود النفطية بالتزامن مع وصول السعر لـ 70 دولاراً للبرميل

100 مليون دينار مناقصتان لـ «الصحة» تصدرت بهما جهات الترسية من حيث القيمة

جهات الترسية

تصدرت وزارة الصحة الجهات التي طرحت مناقصات في النصف الأول من العام الحالي من حيث القيمة، وذلك من خلال طرح مناقصتين بقيمة 100 مليون دينار تشكل 18,2٪ من إجمالي القيمة. وحلت وزارة الكهرباء والماء في المرتبة الثانية، وذلك من خلال طرح 4 مناقصات بلغت قيمتها 86 مليون دينار تشكل نحو 15,7٪ من الإجمالي. فيما جاءت شركة نفط الكويت بالمركز الثالث بطرح 4 عقود قيمتها 68,5 مليون دينار تشكل 12٪ من الإجمالي.

ولوحظ من خلال رصد «الأنباء» اقتصار عدد المناقصات المطروحة من وزارة الأشغال العامة وفازت بها شركات مدرجة بالبورصة، على مناقصتين فقط بقيمة 9 ملايين دينار. فيما ارتفعت العقود الخارجية بشكل كبير، حيث بلغ عددها 7 عقود بقيمة 177 مليون دينار وهي تشكل 32٪ من إجمالي قيمة عقود ومناقصات النصف الأول من العام الحالي.

الإنشاءات بالصدارة

كشفت الإحصائية عن أن المشاريع الإنشائية حافظت على الصدارة، من خلال 8 عقود بقيمة بلغت نحو 163 مليون دينار تشكل 30٪ من القيمة. وحلت المناقصات النفطية في المرتبة الثانية بـ 103 ملايين دينار تشكل 18,8٪ من إجمالي قيمة العقود.

وتبين من خلال أرقام وحدة أبحاث «الأنباء» أن العقود النفطية قفزت بنسبة 43٪ ببلوغها 103 ملايين دينار مقارنة مع 72 مليونا في ذات الفترة من 2017، ويرجع السبب في ذلك لتحسن أسعار النفط. فيما بلغت قيمة المناقصات الصحية 100 مليون دينار تمثل 18,3٪ لتحل في المرتبة الثالثة من حيث القيمة. وحلت المناقصات اللوجستية في المرتبة الرابعة، إذ بلغت قيمتها 82 مليون دينار تشكل 15٪ من الإجمالي. كذلك جاءت المناقصات الكهربائية في المرتبة الخامسة بقيمة بلغت 65,6 مليون دينار بنسبة 12٪. وحلت المناقصات الخدمية في المرتبة السادسة بقيمة 24 مليون دينار، تشكل 4,4٪ من القيمة. وأخيرا في المرتبة السابعة جاءت المناقصات الزراعية بقيمة 3,2 ملايين دينار تشكل 0,6٪ من إجمالي القيمة.

«بلومبيرغ»: السعودية أمام فرصة لإعادة بناء مخزونها الاحتياطي

1,1 مليون برميل يومياً انخفاض صادرات دول الخليج النفطية في يوليو

محمود عيسى

يبدو أن الدول الرئيسية المنتجة للنفط الأعضاء في «أوبيك» يجدون صعوبة أكبر من المتوقع في بيع خاماتهم النفطية في الخارج، فيما من المحتمل أن تساعد الزيادة المحتملة في المخزونات النفطية لهذه الدول على تعويض النقص الحاصل في عرض النفط عن انخفاض الإمدادات الإيرانية في وقت باتت فيه العقوبات الأميركية ضد طهران تتجذر وتكتسب مزيدا من العمق.

وفي هذا السياق، قالت وكالة بلومبيرغ الإخبارية ان صادرات الدول الخمس العربية الخليجية الأعضاء في منظمة «أوبيك» من النفط الخام انخفضت بنحو 1,1 مليون برميل يوميا الشهر الماضي، بعد ارتفاعها في يونيو، وفقا للأرقام التي جمعتها بلومبيرغ.

وقد تكون بعض الزيادة في الطاقة الإنتاجية الاحتياطية قد استخدمت في الأسواق المحلية لهذه الدول سواء من خلال تكريرها في المصافي النفطية او استخدامها في تشغيل محطات توليد الطاقة الكهربائية، لكن ربما لم يكن ذلك بنفس القدر الذي كانت عليه الحال في الصيف الماضي.

وأضافت الوكالة في تحليل للإستراتيجي النفطي جوليان لي والمحلل البارز في مركز دراسات الطاقة العالمية ان استهلاك السعودية للنفط على سبيل المثال يرتفع خلال أشهر الصيف، حيث يتجاوز الطلب على الكهرباء، الكمية التي تنتجها محطات الطاقة العاملة بالغاز.

ويمكن أن يرتفع استخدام النفط الخام لتوليد الكهرباء بنحو 600 ألف برميل يوميا، وفقا للأرقام الصادرة عن مبادرة بيانات المنظمات المشتركة.

لكن هذا الرقم قد انخفض في الأعوام القليلة الماضية في ضوء توافر المزيد من الغاز، حيث بلغ العام الماضي نحو 430 ألف برميل يوميا، مع الأخذ في الاعتبار ان درجات الحرارة تراجعت منذ منتصف يوليو الماضي عن معدلها للسنوات الـ 5 الماضية.

ولو لم يتم استهلاك النفط محليا او لم يتم تصديره، لوجب ان يوجه نحو صهاريج التخزين المحلية اذ تشير البيانات التاريخية الى أن المملكة لديها الكثير من السعة الاحتياطية. وقد استمر مخزون النفط السعودي بالانخفاض منذ ما يقرب من 3 سنوات واستمر في هذا الاتجاه مع خفض الإنتاج العام الماضي.

بناء الاحتياطيات لمواجهة نقص إمدادات إيران

هل من فرصة للارتفاع؟

● وفقا للأرقام الصادرة عن مبادرة بيانات المنظمات المشتركة انخفضت المخزونات السعودية بمقدار 95 مليون برميل، أو 29٪ خلال الفترة بين أكتوبر 2015 ونهاية أبريل 2018، وهو الانخفاض الأدنى منذ عام 2011، ومع ذلك فربما يكون استنزاف هذا الاحتياطي قد بلغ نهايته، ويؤيد ذلك ارتفاع المخزونات في مايو الماضي للمرة الأولى خلال 7 أشهر، وهناك مجال واضح لنمو هذا المخزون.

العقوبات تضر بإيران

وقالت وحدة تتبع نشاطات الناقلات التابعة لوكالة بلومبيرغ ان استئناف العقوبات الأميركية على صادرات النفط الإيرانية بدأت تحدث تقليصا فعليا بنحو 430 ألف برميل يوميا من الخام والمكثفات أو 15٪ من ذروتها في أبريل، لكن مازال هناك الكثير الذي يجب عمله، ومن المؤكد أن الأمر سيزداد سوءا.

وانتهى الكاتب الى القول ان بناء المخزونات قد لا يكون نتيجة نوايا مقصودة، بل انه كما أشار في وقت سابق مرتبط بالجهود التي سيبذلها المنتجون لتعويض النقص في الصادرات الإيرانية، ناهيك عن انخفاض الانتاج القنزويلي وتوقف الانتاج الليبي، وقد يكون من شأن هذا المخزون مساعدة الرياض على تحقيق أقصى فائدة عندما تصل العقوبات الاميركية الى ذروتها بالفعل.